أسرة هشام جعفر تتساءل: هل تريدون قتله؟

الخميس 16 مارس 2017 12:03 م

أكدت أسرة الكاتب الصحفى هشام جعفر، أنه لم يرتكب جرما عندما حلم بوطن يمكن القيادات الشبابية، ولم يرتكب جرما عندما عمل على دعم بنيان الأسرة المصرية، محملة وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب وجهاز الأمن الوطني وإدارة السجون المسئولية الكاملة عن تدهور حالته الصحية وتعرضه لخطر فقدان بصره نتيجة الإهمال الطبى ضمن الجرائم التى يواجهها بمقبرة العقرب.

وذكرت أسرته -فى بيان لها- أمس ليلا عبر صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" أنه تم نقل هشام جعفر دون إتمام علاجه من مستشفى ليمان طره إلى سجن العقرب يوم الاثنين الموافق 13 مارس 2017، ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يتم حرمانه من حقه في العلاج ونقله من دون إتمامه، فقد سبق وصدر تقرير طبي يفيد تحسن حالته الصحية على خلاف الحقيقة وإجرائه عملية جراحية لم تحدث، وشاء الله أن يفضح كذب الكاذبين وتسوء حالته الصحية، مما يستدعي تركيب قسطرة طبية، ويظهر بها أمام الجميع في جلسه 24 أغسطس 2016.

وتساءلت أسرته: هل تريد السلطة قتل هشام جعفر؟.. هل تريد له أن يفقد بصره؟ نحن لا نستبعد هذه النوايا، خاصة في ظل ممارسات لا يمكن أن تصدر عن سلطة تطبق القانون، فقد تم اختطافه من بيته في 21 أكتوبر 2015، وتم إخفاؤه قسريا لـ5 أيام، ثم عرف مكانه بالصدفة عبر أحد من المحامين، ومن يومها يتم تجديد حبسه بشكل تلقائي خارج إطار أي قانون، وتتردي حالته الصحية دون توجيه تهمة أو تحديد موعد لجلسة محاكمة.

وتابع البيان "بين جلسة وأخرى يتم التنكيل برجل كان كل ذنبه العمل من أجل مستقبل أفضل لمصر والمصريين عبر القنوات الشرعية التي ارتضتها السلطة وارتضاها القانون وتشهد وثيقة الأزهر لمستقبل مصر ووثيقة المرأة بالتعاون مع الأزهر أيضا على ذلك".

وأشار البيان إلى بعض أعمال المؤسسة التى كان يترأسها الكاتب الصحفى وتم التحفظ عليها؛ حيث أصدرت وثيقة تمكين الأسرة بالتعاون مع المجلس القومى للسكان، كما اهتم بمستقبل الأطفال وأصدرت مشروع حقوق الطفل فى الإسلام بالتعاون مع اليونيسيف، فضلا عن مشروع تدريب المواطنة لرجال الدين الإسلامى والمسيحى، فكان بالتعاون مع المعهد السويدى بالإسكندرية.

وتساءلت: كيف لباحث يقدم كل ذلك وتتهمه الدولة بالإرهاب والإضرار بالأمن القومى للبلاد؟ ماذا يضر الأمن القومى للبلاد فيما قدمه من مشاريع؟ وإن كانت مشاريعه كما اتهم فكيف له أن يحاسب دون أن تحاسب الدولة مؤسساتها التى قامت بتلك المشاريع؟

واختتم البيان بإهداء صورة هشام جعفر لجميع المهتمين ليروا الدليل على كيف تعامل سلطات الانقلاب الباحثين الجادين والصحفيين أصحاب الأقلام الحرة وتحويلهم إلى أرقام فى سجونه.

وطرحت سؤالها مرة أخرى، هل تريدون قتل هشام جعفر؟؟